الأمم المتحدة

FCCC/SBI/2018/13

الاتفاقية الإطارية بشأن تغيّر المناخ

Distr.: General
2 August 2018
Arabic
Original: English

الهيئة الفرعية للتنفيذ

الدورة التاسعة والأربعون

كاتوفيتشي، ٣-١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨

البند X من جدول الأعمال المؤقت

الاجتماع السابع لمنتدى ديربان بشأن بناء القدرات

تقرير موجز مقدم من الأمانة

موجز

عُقد الاجتماع السابع لمنتدى ديربان بشأن بناء القدرات في ٣ أيار/مايو ٢٠١٨ أثناء الدورة الثامنة والأربعين للهيئة الفرعية للتنفيذ. وفي إطار الموضوع الشامل المتعلق بدعم القدرات من أجل تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً في سياق اتفاق باريس، ركزت المناقشات على ما يلي: (١) تعزيز القدرات في المجالات المؤسسية والتقنية والمتصلة بتنظيم العلاقات والجوانب الاستراتيجية من أجل تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً؛ (٢) بناء القدرات من أجل إدماج المسائل الشاملة، مثل الاستجابة للاعتبارات الجنسانية، وحقوق الإنسان ومعارف الشعوب الأصلية، في تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً؛ و(٣) بناء القدرات من أجل التتبع والإبلاغ بشأن تنفيذ وتأثيرات الإجراءات المتصلة بالمساهمات المحددة وطنياً، والتمويل المستخدم لدعم هذه الإجراءات.

GE.18-12735(A)

1812735

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

			الصفحة
أولاً –	مقدمة	١-٤	٣
	ألف- الولاية	١-٢	٣
	باء – هيكل التقرير	٣	٣
	جيم- الإجراءات التي يمكن للهيئة الفرعية للتنفيذ اتخاذها	٤	٣
ثانياً –	نتائج منتدى ديربان السابع	٥-٧	٣
	ألف- الرسائل الرئيسية	٥	٣
	باء – دراسة لجنة باريس للرسائل الرئيسية	٦-٧	٥
ثالثاً –	تنظيم منتدى ديربان السابع	٨-١٦	٥
	ألف- وثائق المعلومات الأساسية	٨	٥
	باء – النطاق والأهداف	٩-١١	٦
	جيم- الإجراءات	١٢-١٦	٧
رابعاً –	موجز للعروض والمناقشات	١٧-٥٨	٨
	ألف- موجز العرض الرئيسي	١٧-٢٦	٨
	باء – موجز حلقات النقاش	٢٧-٤٧	١٠
	جيم- موجز مناقشات المجموعات الفرعية	٤٨-٥٨	١٥
خامساً –	الاستنتاجات	٥٩-٦١	١٧

أولاً- مقدمة

ألف- الولاية

١- طلب مؤتمر الأطراف في دورته السابعة عشرة إلى الهيئة الفرعية للتنفيذ أن تواصل تعزيز رصد فعالية بناء القدرات واستعراضها، وذلك عن طريق تنظيم منتدى ديربان سنوياً أثناء دورة من دوراتها بغية تبادل الخبرات والآراء، وأفضل الممارسات، والدروس المستفادة فيما بين أصحاب المصلحة المعنيين بشأن تنفيذ أنشطة بناء القدرات. وطلب مؤتمر الأطراف إلى الأمانة أيضاً أن تعد تقريراً موجزاً عن منتدى ديربان لتنظر فيه الهيئة الفرعية للتنفيذ[(١)].

٢- وطلب مؤتمر الأطراف في دورته الثالثة والعشرين إلى الهيئة الفرعية أن توائم منتدى ديربان السابع مواضيعياً مع المجال أو الموضوع المحوري السنوي للجنة باريس المعنية ببناء القدرات للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨[(٢)]، أي تحديداً أنشطة بناء القدرات من أجل تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً في سياق اتفاق باريس.

باء- هيكل التقرير

٣- هذا التقرير مقسم إلى خمسة فصول. ويعرض الفصل الثاني نتائج منتدى ديربان السابع، بما في ذلك الرسائل الرئيسية والنظر فيها لاحقاً من قِبل لجنة باريس المعنية ببناء القدرات (لجنة باريس)؛ ويقدم الفصل الثالث معلومات عن تنظيم الاجتماع، بما في ذلك نطاقه وأهدافه؛ ويقدم الفصل الرابع موجزاً للعرض الرئيسي الذي أُدلي به في الاجتماع، وحلقة النقاش ومناقشات أفرقة العمل الفرعية؛ وترد الاستنتاجات في الفصل الخامس.

جيم- الإجراءات التي يمكن للهيئة الفرعية للتنفيذ اتخاذها

٤- قد ترغب الهيئة الفرعية للتنفيذ في الاستفادة من المعلومات الواردة في هذا التقرير عند التداول بشأن بناء القدرات.

ثانياً- نتائج منتدى ديربان السابع

ألف- الرسائل الرئيسية

٥- انبثقت المناقشات التي جرت خلال منتدى ديربان السابع عن الرسائل الرئيسية التالية:

(أ) الإجراءات المتعلقة بتنفيذ المساهمات المحددة وطنياً ينبغي ألا تُتخذ بمعزل عن بعضها البعض أو في فراغ، بل ينبغي إدماجها في خطة التنمية المستدامة على نطاق أوسع؛

(ب) ينبغي أن يستند دعم بناء القدرات إلى الدروس المستفادة والممارسات الجيدة في البلدان والمناطق، لكي يكون أكثر فعالية ومصمماً حسب الحاجة؛

(١) المقرر ٢/م أ-١٧، الفقرتان ١٤٤ و١٤٧.

(٢) المقرر ١٦/م أ-٢٣، الفقرة ٩.

(ج) لا بد من وجود إرادة سياسية قوية والتزام على الصعيد المحلي لضمان تخطيط المساهمات المحددة وطنياً وتنفيذها على نحو فعال. والخبرة المستمدة من الشراكة المتعلقة بالمساهمات المحددة وطنياً تبيّن أن الالتزام على أعلى المستويات الحكومية، فضلاً عن جعل الوزارات المؤثرة مثل وزارات التخطيط والمالية تضطلع بدور جهات التنسيق، يمكن أن يفيد في دمج الاعتبارات المناخية في التخطيط القطاعي والميزانية، وفي إشراك جميع الوزارات ذات الصلة ودفع خطة العمل المناخي إلى الأمام؛

(د) إن ترجمة الخطط والبرامج المتعلقة بتغير المناخ على المستوى الوطني، مثل المساهمات المحددة وطنياً وخطط التكيف الوطنية، إلى إجراءات فعلية يتطلب بناء قدرات الجهات المعنية المحلية والإقليمية والوطنية. وينبغي تحسين حصول المجتمعات المحلية على التمويل؛

(هـ) ينبغي تحسين عمليات الاتصالات والتشاور لضمان وصول جميع أصحاب المصلحة إلى المعلومات، بمن فيهم النساء والمجتمعات المحلية والشعوب الأصلية، فضلاً عن الجهات الاجتماعية الفاعلة مثل منظمات العمال وأرباب العمل، ومشاركتهم في جميع مراحل عملية تخطيط وتنفيذ المساهمات المحددة وطنياً؛

(و) ينبغي تعزيز القدرة على تتبع تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً وفقاً لاحتياجات البلدان وأولوياتها والإبلاغ عنه؛ وينبغي أن تكون المؤسسات الوطنية قادرة على الاحتفاظ بالخبراء المتميزين على المدى الطويل؛

(ز) التعاون فيما بين بلدان الجنوب والمبادرات الإقليمية والشراكات في مجال بناء القدرات، مثل مركز المساهمات المحددة وطنياً الذي أُطلق في منطقة المحيط الهادئ، تتيح فرصة كبيرة للبلدان لتبادل المعارف ورفع مستوى الطموح؛ فهي مكملة للمنتديات العالمية مثل الشراكة المتعلقة بالمساهمات المحددة وطنياً وليست نسخة منها؛

(ح) ينبغي على الصعيد الدولي أن تتعاون لجنة باريس مع المؤسسات الأخرى المشاركة في بناء القدرات من أجل تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً بغية جمع ونشر الدروس المستفادة والخبرات؛

(ط) يجب إيلاء الاهتمام الكافي للأبعاد الاجتماعية لتغير المناخ، على غرار الاهتمام الذي يولى حتى الآن للجوانب التقنية والعلمية؛

(ي) يتزايد الاهتمام بالجوانب الجنسانية ومعارف الشعوب الأصلية في سياق عملية تغير المناخ – العمليات أو الصكوك المتعلقة بالاتفاقية تشمل خطة العمل الجنسانية والمجتمعات المحلية ومنتدى الشعوب الأصلية – ولكن يولى قدر أقل من الاهتمام لحقوق الإنسان. ومع ذلك، هناك ثغرات في القدرات فيما يتعلق بإدماج المسائل الثلاث في تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً. ولا بد من تحسين الاستفادة من مصادر المعلومات المتاحة والخبرة الفنية للجهات المعنية بحقوق الإنسان من خبراء ومنظمات في سياق عملية الاتفاقية الإطارية؛

(ك) بناء قدرات واضعي سياسات المناخ على معالجة القضايا الشاملة مثل الاستجابة للاعتبارات الجنسانية، وحقوق الإنسان، والانتقال العادل ومعارف الشعوب الأصلية في سياق العمل المناخي من شأنه أن يساهم في تحقيق نتائج مناخية أقوى وأكثر فعالية وإنصافاً، وفي رسم سياسات أكثر اتساقاً.

باء- دراسة لجنة باريس للرسائل الرئيسية

٦- قرر مؤتمر الأطراف ٢١ أن تشمل الإسهامات المقدمة إلى لجنة باريس التقارير المتعلقة بمنتدى ديربان[٣]. وفي الجلسة الثانية، المعقودة في الفترة من ٣ إلى ٥ أيار/مايو ٢٠١٨، قيّمت لجنة باريس نتائج المنتدى، وشددت على أهمية استمرار تنسيق منتدى ديربان مواضيعياً مع المجال أو الموضوع المحوري السنوي. ونتيجة لذلك، وافقت اللجنة على الاضطلاع بالأنشطة التالية:

(أ) تحديد الخيارات المتاحة لمواصلة تعزيز منتدى ديربان، بما في ذلك من خلال الحوارات الإقليمية بناءً على جهود الخبراء في الميدان؛

(ب) تعزيز تعاونها مع كيانات تشغيل الآلية المالية، والهيئات المنشأة بموجب الاتفاقية وغيرها من المنظمات والمبادرات التي تعزز الدعم في مجال بناء القدرات من أجل تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً بغية تحسين تجميع المعلومات وتحليلها ونشر الدروس المستفادة والخبرات؛

(ج) تحديد الثغرات ومواصلة معالجتها فيما يخص بناء القدرات في المجالات الشاملة مثل حقوق الإنسان، والانتقال العادل، ومراعاة الاعتبارات الجنسانية ومعارف الشعوب الأصلية، في سياق تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً؛

(د) مواصلة تنظيم الأنشطة المتعلقة بحقوق الإنسان وتغير المناخ، من أجل تحسين فهم الثغرات في مجال القدرات وتحديد الإجراءات اللازمة لسد تلك الثغرات؛

(هـ) تخصيص جزء من البوابة الشبكية لبناء القدرات لإدماج المسائل الشاملة في الخطط المتعلقة بتغير المناخ، وذلك رهناً بتوافر الموارد.

٧- ووافقت لجنة باريس أيضاً على توصية مؤتمر الأطراف بأن يطلب إلى الهيئة الفرعية للتنفيذ أن تواصل كفالة اتساق منتدى ديربان مواضيعياً مع المجال أو الموضوع المحوري السنوي للجنة.

ثالثاً- تنظيم منتدى ديربان السابع

ألف- وثائق المعلومات الأساسية

٨- وفقاً للأحكام ذات الصلة الواردة في المقرر ٢/م أ-١٧ و ١/م أ-١٨، وتوخياً لتيسير المناقشات، تم قبل الاجتماع بوقت كاف إعداد الوثائق التالية واتاحتها على الصفحة الشبكية المخصصة لمنتدى ديربان[٤]:

(أ) تقرير تجميعي وتوليفي عن عمل بناء القدرات الذي تضطلع به الهيئات المنشأة بموجب الاتفاقية وبروتوكول كيوتو الملحق بها[٥]؛

(٣) المقرر ١/م أ-٢١، الفقرة ٧٩.

(٤) http://unfccc.int/node/29036.

(٥) FCCC/SBI/2018/3 وAdd.1.

(ب) تقرير توليفي عن تنفيذ إطار بناء القدرات في البلدان النامية[٦].

باء- النطاق والأهداف

٩- دعت الهيئة الفرعية للتنفيذ في دورتها ٤٧ الأطراف والمراقبين إلى أن يقدموا، بحلول ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٨، آراءهم بشأن المواضيع المحتملة للاجتماع السابع لمنتدى ديربان بشأن بناء القدرات، والتي تتسق مواضيعياً مع المجال أو الموضوع المحوري للجنة خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨[٧][٨].

١٠- واستناداً إلى تحليل التقارير المقدمة، أُختير أن يكون الموضوع الشامل لمنتدى ديربان السابع هو: دعم القدرات من أجل تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً في سياق اتفاق باريس. وقد تم تناوله في إطار المواضيع الفرعية التالية:

(أ) تعزيز القدرات المؤسسية والتقنية وفي مجال العلاقات والجوانب الاستراتيجية من أجل تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً؛

(ب) بناء القدرات من أجل إدماج المسائل الشاملة، مثل الاستجابة للاعتبارات الجنسانية، وحقوق الإنسان ومعارف الشعوب الأصلية في تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً؛

(ج) بناء القدرات على التتبع والإبلاغ بشأن تنفيذ وتأثيرات الإجراءات المتصلة بالمساهمات المحددة وطنياً، والتمويل المستخدم لدعم هذه الإجراءات.

١١- وتمشياً مع الموضوع الرئيسي والمواضيع الفرعية، استرشد الاجتماع بالأهداف التالية:

(أ) توفير منبر لمختلف الجهات صاحبة المصلحة يمكّنها من عرض ما لديها من خبرات ودروس مستفادة ومن تبادل المعارف؛

(ب) توجيه المناقشات المواضيعية ذات الصلة التي تجريها لجنة باريس في سياق المجال أو الموضوع المحوري السنوي وخطة عملها المتجددة للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩؛

(ج) استنباط الدروس المستفادة الهامة بشأن الكيفية التي يمكن بها للبلدان النامية أن تعزز قدرتها على تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً وتتبعها بصورة فعالة والإبلاغ عنها، فضلاً عن معالجة الجانب الهامة المتمثل في إدماج المسائل الشاملة، مثل الاستجابة للاعتبارات الجنسانية، وحقوق الإنسان ومعارف الشعوب الأصلية، في هذه العملية؛

---

(٦) FCCC/SBI/2018/5.

(٧) الوثيقة FCCC/SBI/2017/19، الفقرة ١٠١.

(٨) وردت تقارير من: مركز القانون البيئي الدولي بالنيابة عن الشبكة البيئية للشعوب الأصلية، ومجلس الصاميين، والفريق العامل المعني بحقوق الإنسان وتغير المناخ، والجماعة المعنية بالمرأة والشؤون الجنسانية؛ وشيلي باسم الرابطة المستقلة لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومجموعة السلامة البيئية؛ والصين؛ وإثيوبيا، باسم أقل البلدان نمواً؛ والاتحاد الأوروبي؛ ومجموعة الـ ٧٧ والصين؛ والهند؛ وإندونيسيا؛ واليابان؛ ومؤسسة ماري روبنسون – العدالة المناخية؛ ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومنظمة العمل الدولية وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. الآراء المقدمة متاحة على الموقع https://unfccc.int/submissions_and_statements.

(د) تقديم أفكار ثاقبة مفيدة بشأن الكيفية التي يمكن بها لمقدمي الخدمات في مجال بناء القدرات توفير الدعم الفعال لجهود البلدان النامية لتنفيذ وتتبع الإسهامات المحددة وطنياً والإبلاغ بشأنها، مع كفالة تولي زمام عملية بناء القدرات.

جيم- الإجراءات

١٢- عُقد منتدى ديربان السابع في ٣ أيار/مايو ٢٠١٨، في أثناء الدورة ٤٨ للهيئة الفرعية للتنفيذ. وافتتح الاجتماع رئيس الهيئة الفرعية للتنفيذ ومنتدى ديربان، السيد إيمانويل دلاميني، وقدم الملاحظات التمهيدية الميسران المشاركان، السيدة ريتا ميشان، الرئيسة المشاركة للجنة باريس وكبيرة المستشارين في مؤسسة التنمية البيئية والمحافظة في غواتيمالا، والسيد راسل مايلز، مدير قسم الآليات والتكيف في فرع الاستدامة وتغير المناخ التابع لوزارة الشؤون الخارجية والتجارة في أستراليا.

١٣- وبعد الجزء الاستهلالي قدمت العرض الرئيسي بشأن تعزيز القدرات لتنفيذ المساهمات المحددة وطنياً السيدة ياميد داغنت، كبيرة الاختصاصيين القطريين في الشراكة المتعلقة بالمساهمات المحددة وطنياً وكبيرة المعاونين في معهد الموارد العالمية (انظر الفصل التالي للاطلاع على مزيد من التفاصيل).

١٤- وأدار حلقة النقاش الخبير البيئي السيد آري هوتالا. وشارك في مناقشة تفاعلية بشأن مختلف الجوانب المتعلقة ببناء القدرات من أجل تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً كل من السيد ماهوان كارونياسا، عضو لجنة باريس، والسيدة تارا شاين، المستشارة الخاصة في مؤسسة ماري روبنسون، والسيدة هندو أومارو إبراهيم، الرئيسة المشاركة للمنتدى الدولي للشعوب الأصلية بشأن تغير المناخ، والسيدة ميريام هينستروسا، رئيسة برنامج التنمية المنخفضة الكربون التابع لشراكة برنامج الأمم المتحدة للبيئة وجامعة الدانمرك للتكنولوجيا[٩].

١٥- وعقب حلقة المناقشة، نظمت ثلاثة أفرقة فرعية مناقشات موازية خُصصت للمواضيع الفرعية الثلاثة المشار إليها في الفقرة ١٠ أعلاه، وتولى تيسير مناقشات الأفرقة الفرعية كل من السيد ماتي نوميلين، عضو لجنة باريس، والسيد بنجامين شاشتر، موظف شؤون حقوق الإنسان في المفوضية السامية لحقوق الإنسان، والسيد مايكل كومستوك، الأخصائي التقني لتغير المناخ في برنامج دعم المساهمات المحددة وطنياً التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. واختتم المنتدى بملاحظات ختامية قدمها الميسرون المشاركون.

١٦- ويمكن الاطلاع على جدول الأعمال والعروض والسير الذاتية للخبراء والأسئلة التوجيهية وشرائح تقارير المجموعات الفرعية المتعلقة بمنتدى ديربان على الصفحة الشبكية لمنتدى ديربان[١٠].

(٩) تُنفّذ هذه الشراكة، التي كانت تُعرف سابقاً باسم مركز ريسو لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بموجب اتفاقٍ ثلاثي بين وزارة خارجية الدانمرك وجامعة الدانمرك للتكنولوجيا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

(١٠) مثل الحاشية ٦ أعلاه.

رابعاً- موجز للعروض والمناقشات

ألف- موجز العرض الرئيسي

١٧- يركز العرض الرئيسي بشأن تعزيز القدرات من أجل تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً (انظر الفقرة ١٣ أعلاه) على الدعم المتاح لتنفيذ المساهمات المحددة وطنياً، والاحتياجات ذات الصلة ومعالجة الثغرات التي تواجهها البلدان النامية، فضلاً عن أفضل الممارسات في تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً.

١٨- وقدم العرض في البداية لمحة عامة عن الدعم المتاح لتنفيذ المساهمات المحددة وطنياً، وبيّن وجود ما لا يقل عن ٤٢ مبادرة وصندوق بشأن هذه المساهمات، وهناك بالتالي حاجة ملحة للتنسيق بغية تحقيق أقصى قدر من النتائج.

١٩- ثم ركز على احتياجات البلدان النامية إلى الدعم في مجال بناء القدرات ذات الصلة التي تبين أنها مشتركة بين البلدان فيما يتعلق بتجربة الشراكة المتعلقة بالمساهمات المحددة وطنياً. وغالباً ما تطلب البلدان الدعم لوضع خارطة طريق وخطط التنفيذ والاستثمار المصاحبة، ولوضع نظم القياس والإبلاغ والتحقق من أجل تمكينها من تتبع التقدم المحرز في تنفيذ مساهماتها المحددة وطنياً.

٢٠- وتشمل الاحتياجات الأخرى تعزيز البيئات التشريعية والمؤسسية للبلدان، وإذكاء الوعي، وتعزيز الاتصالات، وتعبئة الموارد من أجل تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً وربطها بأهداف التنمية المستدامة، وتعميم الاعتبارات المناخية في التخطيط القطاعي والميزانية، ووضع استراتيجيات طويلة الأجل حتى عام ٢٠٥٠. ويتم بصورة متزايدة التأكيد على الحاجة إلى دعم بناء القدرات المتعلقة بمجموعة مشاريع، بما في ذلك تطوير المفاهيم، وإعداد دراسات الجدوى وتصميم مشاريع مقبولة مصرفياً.

٢١- والاحتياجات المختلفة المبينة أعلاه مدفوعة بالحاجة إلى تعزيز مستوى الطموح خلال الجولات المقبلة المتعلقة بالمساهمات المحددة وطنياً بغية تحقيق أهداف اتفاق باريس (انظر الشكل أدناه)، الأمر الذي يتطلب ما يلي:

(أ) تعزيز نظم التتبع؛

(ب) تعزيز الحوكمة، بما في ذلك المؤسسات والتشريعات والمشاركة؛

(ج) تعزيز التنسيق على الصعيدين الوطني والدولي، بما في ذلك زيادة التنسيق بين الجهات المانحة والوكالات المنفذة على أرض الواقع؛

(د) تعزيز الوصول إلى الدعم.

٢٢- وفيما يلي العناصر التي يمكن أن تساعد على تحقيق تقدم في تلك المجالات الأربعة:

(أ) تعزيز الوصول إلى المعلومات والتدريب والتعليم؛

(ب) تعميم مراعاة الاعتبارات المناخية وأهداف التنمية المستدامة في التخطيط القطاعي والميزانية؛

(ج) تعزيز إدماج المسائل الشاملة، مثل الاستجابة للجوانب الجنسانية ومعارف الشعوب الأصلية في تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً.

تعزيز القدرات المسترشد بالطموح

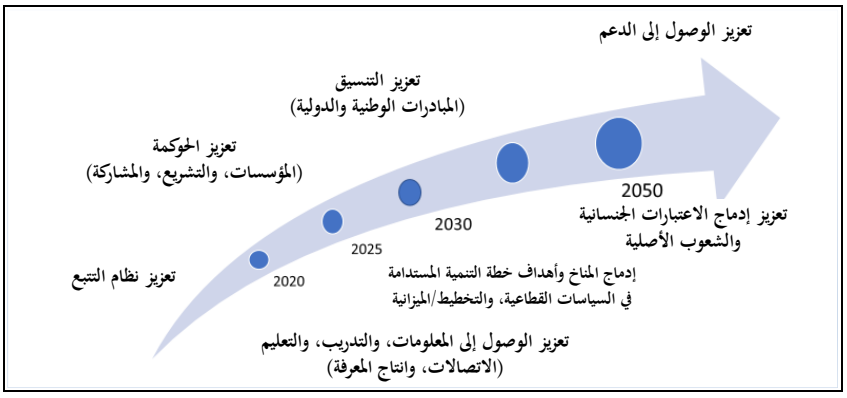

المصدر: السيدة يميد داغنت، الشراكة المتعلقة بالمساهمات المحددة وطنياً ومعهد الموارد العالمية، منتدى ديربان الرابع، ٣ أيار/مايو ٢٠١٨.

٢٣- وفيما يتعلق بأفضل الممارسات في تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً، ارتُئي أن تعيين جهتي تنسيق، إحداهما لوزارة البيئة والأخرى لوزارة المالية أو التخطيط، هو أمر حاسم الأهمية لفعالية تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً بالنظر إلى أن جهة التنسيق الأخيرة أساسية لضمان تعميم مراعاة الاعتبارات المناخية الذي تمس الحاجة إليه في التخطيط القطاعي والميزانية. وعلاوة على ذلك، هناك حاجة إلى التيسير الفعال على أرض الواقع، بالإضافة إلى نهج قطري، الأمر الذي يتطلب إرادة سياسية قوية في البلد من أجل تعبئة الموارد المحلية والشركاء، في جملة أمور أخرى.

٢٤- ومن عوامل النجاح أيضاً، وجود ترتيبات مؤسسية قوية لتتبع التقدم المحرز وتعاون أصحاب المصلحة المتعددين، وكذلك تيسير فرص التعلم والحوار على الصعيد الإقليمي أو فيما بين الأقران. وتشمل العناصر الهامة الأخرى المطابقة بين الاحتياجات القطرية والموارد المعرفية المتاحة والمساعدة على سد الثغرات في قاعدة الموارد. وأخيراً، وعلى الرغم من زخم المتعلق بالنظر في المسائل الجنسانية ومعارف الشعوب الأصلية، فينبغي إدماج هذه العناصر بمزيد من المنهجية في تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً.

٢٥- وخلال الجلسة اللاحقة المخصصة لتقديم الأسئلة والأجوبة، ركزت التعليقات والأسئلة على المسائل المتعلقة بإدماج حقوق الإنسان في تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً، وضمان التشاور على النحو المناسب مع جميع الجهات المعنية بشأن تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً، مع إشراك الشركاء الاجتماعيين مثل أصحاب العمل ومنظمات أو العمال، وتأكيد قيمة مبادرات أو مراكز التعاون الإقليمي.

٢٦- وفي كثير من الأحيان لا يتم تناول حقوق الإنسان بشكل صريح في سياق تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً، غير أن تجربة الشراكة المتعلقة بالمساهمات المحدَّدة وطنياً تبيّن أن النظر في هذه المسألة عادة ما يكون في شكل نتائج غير مباشرة للمشاريع. وفيما يخص آلية التشاور مع أصحاب المصلحة، فإن الشراكة المتعلقة بالمساهمات المحدَّدة وطنياً تشجع، في إطار مهمتها المتمثلة في تعزيز الترتيبات المؤسسية وعمليات المشاركة في البلدان الشريكة، على إنشاء لجان توجيهية ومجالس ووسائل أخرى لتوجيه العمليات الوطنية. ويضطلع الشركاء الاجتماعيون بدور

هام في عملية تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً وينبغي تعزيز مشاركتهم بغية تحقيق التغيير التحويلي اللازم. والمبادرات الإقليمية، مثل المراكز الإقليمية للمساهمات المحددة إقليماً التي أُطلقت مؤخراً يمكن أن تضيف قيمة إلى الجهود الجارية على الصعيد العالمي لبناء القدرات من أجل تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً. وتجميع البيانات وتقييمها في إطار هذه المبادرات أو المراكز، بما في ذلك على سبيل المثال عن حالة تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً في المنطقة، يمكن استخدامه والاستفادة منه من خلال مبادرات عالمية من قبيل الشراكة المتعلقة بالمساهمات المحدَّدة وطنياً، التي لا تمتلك الموارد أو القدرة على إجراء هذه التقييمات في العديد من البلدان الشريكة.

باء- موجز حلقات النقاش

٢٧- كان الهدف من حلقة النقاش التي تلت العرض الرئيسي هو النظر بصورة متعمقة في المواضيع الفرعية الثلاثة التي تناولها الاجتماع، والتي يجري تناولها في الفصول الفرعية ١-٣ أدناه، على التوالي.

١- تعزيز القدرات المؤسسية والتقنية وفي مجال العلاقات والجوانب الاستراتيجية من أجل تنفيذ المساهمات المحددة وطنيا

٢٨- تحدث ممثل لجنة باريس، وهو خبير يتمتع بتجربة طويلة في مجال تغير المناخ وبناء القدرات، عن خبراته المتعلقة بالدعم الذي تتلقاه إندونيسيا من أجل تعزيز قدرتها على تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً. ويعد بناء القدرات من أجل تعزيز الترتيبات المؤسسية على الصعيد الوطني ودون الوطني أمراً أساسياً بالنسبة لإندونيسيا لكي تحقق أهداف المساهمات المحددة وطنياً. ومن الأمور الأساسية في هذا الصدد، إنشاء المجلس الوطني المعني بتغير المناخ في عام ٢٠٠٨، بعد قيام إندونيسيا بوضع خطط التكيف الوطنية في عام ٢٠٠٧. وفي عام ٢٠١٥، أُدمجت مسؤوليات ومهام المجلس في وزارة البيئة والغابات، التي تمتلك السلطة الأكبر على إدارة قطاع الغابات.

٢٩- وتعكف إندونيسيا على تعميم برنامج تغير المناخ في الخطط الإنمائية الوطنية والسياسات والخطط والبرامج على الصعيد دون الوطني. ويتمثل التحدي الرئيسي في زيادة الوعي في أوساط القادة السياسيين على الصعيدين القطاعي ودون الوطني، بمن فيهم المشرعون، بغية تعزيز إمساكهم بزمام الأمور. وتضطلع هذه الجهات الفاعلة بدور رئيسي لنجاح تعميم تغير المناخ من مستوى التوجيهات السياساتية إلى مستوى الأنشطة التنفيذية على أرض الواقع. وتعد التوعية وتعزيز الإمساك بزمام الأمور من العناصر الرئيسية في الاستراتيجية الوطنية الإندونيسية المتعلقة بتنفيذ المساهمات المحددة وطنياً، وينبغي تحقيقهما عن طريق تشجيع الالتزام على الأمد الطويل واعتماد عملية شاملة.

٣٠- وقد بيّنت عملية تقييم الثغرات في بناء القدرات والاحتياجات في إندونيسيا وجود بعض الثغرات الحرجة في القدرات تتعلق بنظم الحوكمة والمؤسسات، ورصد الانبعاثات، وثغرات في القدرة على التكيف، ونظام السجل، والاتصالات على الصعيدين دون الوطني والقطاعي وفي مجال الإبلاغ، وتعبئة الموارد ونقل التكنولوجيا. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تحسين الربط بين

مختلف مكونات النظام القطري لبناء القدرات، مثل منتديات بناء القدرات، وأفرقة الخبراء أو الشبكات، ومراكز بناء القدرات والكيانات الداعمة.

٢- بناء القدرات من أجل إدماج المسائل الشاملة، مثل الاستجابة للاعتبارات الجنسانية، وحقوق الإنسان ومعارف الشعوب الأصلية، في تنفيذ المساهمات المحددة وطنيا

٣١- يركز الجزء التالي من حلقة النقاش على أهمية بناء القدرات من أجل إدماج المسائل الشاملة، مثل الاستجابة للاعتبارات الجنسانية، وحقوق الإنسان ومعارف الشعوب الأصلية، في تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً. وقال ممثل مؤسسة ماري روبنسون إن العمل في مجال المساواة بين الجنسين وتغير المناخ في إطار الاتفاقية قد بدأ قبل الأعمال المتعلقة بحقوق الإنسان وهو أكثر نضجاً. فعلى سبيل المثال، فإن زيادة قدرة الأطراف على معالجة الأبعاد الجنسانية لتغير المناخ تتجلى في مساهماتها المحددة وطنياً وخطط التكيف الوطنية، ولكن يوجد مجال كبير للتحسين. وعلى وجه الخصوص، هناك ٦٥ فقط من الأطراف (٤٠ في المائة من الأطراف المقدمة للمعلومات)، التي أشارت مرة واحدة على الأقل إلى مسألة المساواة بين الجنسين أو المرأة في مساهماتها المحددة وطنياً، وجميعها من البلدان النامية. ولا تزال هناك ثغرات كبيرة في القدرات، وترد إجراءات معالجتها في خطة العمل الجنسانية التي اعتمدت في الدورة ٢٣ لمؤتمر الأطراف[(١١)].

٣٢- وبيّنت البحوث التي أجرتها مؤسسة ماري روبنسون أن معظم التقارير المقدمة إلى أمانة الاتفاقية الإطارية وإلى الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان لا تعالج الصلات بين تغير المناخ وحقوق الإنسان. وهناك ١٤ فقط من التقارير المقدمة إلى الاتفاقية الإطارية ومجلس حقوق الإنسان بين عامي ٢٠١٠-٢٠١٥ (١٦ في المائة) التي تناولت الصلة بين حقوق الإنسان وتغير المناخ، مما يشير إلى احتمال وجود فصل بين سياسات تغير المناخ وحقوق الإنسان والكفاءات على الصعيد الوطني. ومع ذلك، ارتفع هذا الرقم بحلول عام ٢٠١٧ إلى ٢٦ تقريراً، مما يشير إلى زيادة الوعي. وفي عام ٢٠١٥، نشرت مؤسسة ماري روبنسون موجزاً بشأن السياسات العامة تحت عنوان *"العمل من أجل الحقوق: وضع الناس في صميم العمل المتعلق بتغير المناخ"* [(١٢)]، وهو يتناول الصلة بين تغير المناخ والعمل المناخي وحقوق الإنسان.

٣٣- وينبغي للقائمين على بناء القدرات تحقيق التوازن بين الاهتمام بالجوانب التقنية لتغير المناخ من جهة، والجوانب الاجتماعية لتأثيرات تغير المناخ والتصدي لها من ناحية أخرى. وينبغي لهم البدء ببناء القدرات الخاصة بهم فيما يتعلق بالأبعاد الاجتماعية لتغير المناخ. كما ذكر ممثل مؤسسة ماري روبنسون أن من المفيد إنشاء جهة تنسيق في إطار الاتفاقية معنية بحقوق الإنسان لتعمل جنباً إلى جنب مع جهة تنسيق الشؤون الجنسانية وجهة التنسيق المقترحة للشعوب الأصلية، لا سيما وأن جهة تنسيق الشؤون الجنسانية قد أثبتت فعاليتها في المضي قدماً بالعمل المتعلق بالمسائل الجنسانية، ولم يكن ذلك من خلال بند جدول الأعمال المتعلق بالشؤون الجنسانية فحسب، بل أيضاً في سياق الإجراءات الوطنية.

---

(١١) المقرر ٣/م أ-٢٣، المرفق.

(١٢) متاح على الرابط: https://www.mrfcj.org/resources/rights-for-action-putting-people-at-the-centre-of-action-on-climate-change/.

٣٤- وينبغي للقائمين على بناء القدرات التواصل مع الخبراء في مجالات المساواة الجنسانية وحقوق الإنسان بغية الوصول إلى أحدث التوجيهات والمعلومات والمشاركة في إنتاج المعارف والمواد التدريبية لفائدة المفاوضين وواضعي السياسات في مجال تغير المناخ. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التدريب المحدد على العمل المناخي الذين يكون محوره الإنسان ويقوم على الحقوق من شأنه أن يساعد على تهيئة البلدان لتنفيذ اتفاق باريس وفقاً للمبادئ الواردة في الديباجة.

٣٥- واقتُرح أن يطلب مؤتمر الأطراف إلى لجنة باريس معالجة الثغرات في القدرات المتعلقة بالجوانب الجنسانية وحقوق الإنسان التي تم تحديدها في منتدى ديربان السابع، والنظر في كيفية تضمين خطة عملها بعض الإجراءات المحددة. وفيما يخص الاستجابة للاعتبارات الجنسانية، فمن الأهمية بمكان انخراط لجنة باريس بصورة فاعلة في خطة العمل الجنسانية؛ وبالنسبة لحقوق الإنسان، ينبغي للجنة باريس أن تعترف بحقوق الإنسان بوصفها من الثغرات في مجال بناء القدرات والنظر في استضافة حلقة عمل بشأن حقوق الإنسان بوصفها ثغرة تتعلق بالقدرات المطلوبة لتنفيذ المساهمات المحددة وطنياً، وذلك من أجل تحسين فهم الثغرات في مجال القدرات والاحتياجات القائمة، واقتراح توصيات بشأن كيفية معالجتها في إطار عمل لجنة باريس.

٣٦- وقال ممثل المنتدى الدولي للشعوب الأصلية المعني بتغير المناخ إن عمليات المساهمات المحددة وطنياً لا تراعي في كثير من الأوقات حقوق أو معارف الشعوب الأصلية، أو تنتهك حقوقهم، ويرجع ذلك جزئياً إلى المشاريع التي غالباً ما تُصمم على عجل دون آليات تشاور ملائمة. ويتمثل التحدي الرئيسي في ضمان إشراك خبراء من الشعوب الأصلية في تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً.

٣٧- وينبغي أن تُراعى احتياجات الشعوب الأصلية عند تصميم وتنفيذ المساهمات المحددة وطنياً، والاستفادة من رؤى هذه الشعوب ومعارفها التقليدية بوصفها من الموارد القيمة لمعالجة أسباب تغير المناخ وتقديم الحلول للتغلب عليها. والأهم من ذلك، ضرورة أن تجري المشاورات بلغة تفهمها الجهات المحلية صاحبة المصلحة. ومصطلح المساهمات المحددة وطنياً قد يكون مجرداً ويصعب فهمه بالنسبة للمجتمعات المحلية، لكن هذه المجتمعات تمتلك معارف محددة بشأن كيفية الحفاظ على بيئتها.

٣٨- وفي حالة تشاد، على سبيل المثال، جرى التشاور مع المجتمعات المحلية بشأن عملية وضع المساهمات المحددة وطنياً، وبيّنت هذه المجتمعات بوضوح أولوياتها المتعلقة بتنفيذ المساهمات، مع التركيز بصورة خاصة على الأبعاد الاجتماعية من قبيل حقوق الإنسان، ومراعاة الاعتبارات الجنسانية وحماية البيئة. وعرضت هذه الأوليات لاحقاً على وزير البيئة في تشاد وعلى الخبراء المسؤولين عن صياغة المساهمات المحددة وطنياً، مما أدى إلى إدراج هذه الأبعاد الاجتماعية والبيئية في المساهمات.

٣٩- إن بناء القدرات من أجل ضمان إدماج المسائل الشاملة في تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً هو أمر في غاية الأهمية: أولاً، لا بد من بناء القدرات على مستوى المجتمع المحلي من أجل زيادة وعي المجتمعات المحلية وفهمها للمساهمات المحددة وطنياً؛ وثانياً، ينبغي تعزيز قدرة الحكومة على معالجة القضايا الشاملة. وفي هذا السياق، أشار ممثل المنتدى الدولي للشعوب الأصلية المعني بتغير المناخ أيضاً إلى أن نهج حقوق الإنسان يتطلب أدوات تتيح مشاركة جميع أصحاب

المصلحة، وتناول ضرورة زيادة بناء القدرات في إطار عملية الاتفاقية الإطارية، بما في ذلك قدرات المفاوضين والأمانة، بوسائل منها إنشاء جهة تنسيق بشأن قضايا الشعوب الأصلية.

٣- بناء القدرات على التتبع والإبلاغ بشأن تنفيذ وتأثيرات الإجراءات المتصلة بالمساهمات المحددة وطنياً، والتمويل المستخدم لدعم هذه الإجراءات

٤٠- خُصص الجزء الأخير من حلقة النقاش لمسألة التتبع والإبلاغ بشأن تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً. وأشار ممثل شراكة برنامج الأمم المتحدة للبيئة وجامعة الدانمرك للتكنولوجيا إلى أن العديد من الأطراف قد أحرزت تقدماً كبيراً في تعزيز قدراتها المؤسسية المتعلقة بتقديم التقارير بموجب الاتفاقية، غير أن المؤسسات الحكومية ذات الصلة غالباً ما تفتقر للقدرات التقنية.

٤١- وبالإضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بالهياكل التنظيمية، يمكن ملاحظة تجزؤها وعدم اتساقها في العديد من البلدان النامية. وفي هذا السياق، تعد الاستراتيجيات الطويلة الأجل للانبعاثات المنخفضة هي العنصر الأساسي لإنشاء مؤسسات شاملة ومستدامة ومتسقة تتولى استعراض الأطر القانونية والتنظيمية وتكييفها، وإدماج تغير المناخ في التخطيط الإنمائي. والاستراتيجيات الطويلة الأجل للانبعاثات المنخفضة تيسر التوفيق بين المبادرات التصاعدية والإجراءات التنازلية، وذلك على سبيل المثال عن طريق استخدام الصكوك القانونية لتيسير الإنفاذ والمساءلة والتكامل.

٤٢- ومن أجل تنفيذ وتتبع الإسهامات المحددة وطنياً، يتعين على البلدان أن تكون قادرة على ما يلي:

(أ) إطلاق عملية حوكمة متكاملة تشمل أدوار ومسؤوليات الوكالات القائمة ذات الصلة، بما في ذلك الجهات الفاعلة من غير الدول؛

(ب) إدماج أهداف المساهمات المحددة وطنياً في الإجراءات والبرامج القطاعية والشاملة من أجل منع تقويض أهداف هذه المساهمات؛

(ج) زيادة مهاراتها التقنية والإدارية عن طريق تدريب موظفي الوكالات الحكومية ذات الصلة؛

(د) المشاركة في جميع مراحل العملية والتماس مساهمات من الوكالات على الصعيد دون الوطني والتشاور مع أصحاب المصلحة المعنيين؛

(هـ) تنقيح إطارها القانوني والتنظيمي، وتعزيز العمليات والكيانات الحكومية وتبسيط وتكملة البروتوكولات والأنظمة والقوانين القائمة؛

(و) رصد التقدم المحرز والإبلاغ باستخدام بيانات دقيقة ورسمية.

٤٣- وتم التأكيد على ضرورة بناء القدرات باتباع نهج قطري التوجه، وتلبية احتياجات وأولويات البلدان، بغية تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية على استبقاء الخبراء المتميزين على المدى الطويل. وينبغي أن يستند دعم بناء القدرات إلى الجهود والمبادرات السابقة للبلدان من أجل الاستفادة من الدروس المستخلصة والممارسات الجيدة لكي يتم التنفيذ على نحو أكثر فعالية.

٤٤- وتقدم شراكة برنامج الأمم المتحدة للبيئة وجامعة الدانمرك للتكنولوجيا الدعم إلى منتدى التنسيق العالمي لمبادرة بناء القدرات من أجل الشفافية. وسيمكن هذا المنبر الشبكي[١٣] من التنسيق، وتحقيق الفائدة القصوى من فرص التعلم، وتبادل المعارف والمعلومات من أجل تعزيز الشفافية. وتشارك في هذا المنبر الأطراف والوكالات الشريكة في مرفق البيئة العالمية وغير ذلك من الكيانات والمؤسسات التي تضطلع بأنشطة البرمجة ذات الصلة، بهدف تعزيز الشراكة بين مبادرات بناء القدرات المدعومة على الصعد الوطني والمتعدد الأطراف والثنائي. وتشمل العناصر الإضافية للبرنامج أداة تقييم ذاتي لاحتياجات القدرات في مجال الشفافية والإنجازات بالنسبة للبلدان المشاركة. ومن عناصر هذا المنبر أيضاً حلقات العمل التقنية العالمية الرامية إلى تعزيز القدرات الوطنية في مجال الشفافية. وعقدت حلقة العمل التقنية الأولى في كوبنهاغن في نيسان/أبريل ٢٠١٧، والثانية في برلين في نيسان/أبريل ٢٠١٨.

٤- الأسئلة والأجوبة

٤٥- عقب تحدث جميع المشاركين في حلقة النقاش، فُتح الباب للأسئلة والتعليقات. وكرر أحد المشاركين من إثيوبيا تأكيد أن وجود ترتيبات مؤسسية جيدة لتنفيذ المساهمات المحددة وطنياً أمر ضروري، وقدم معلومات متعمقة عن الترتيبات المؤسسية الموجودة في إثيوبيا لدعم المساهمات المحددة وطنياً. فقد أنشأت الحكومة في إثيوبيا لجنة توجيهية مشتركة بين الوزارات برئاسة رئيس الوزراء، ولجنة إدارية تشرف عليها وزارة البيئة ووزارة المالية والتعاون الاقتصادي، ومرفق للتكيف مع تغير المناخ والاقتصاد الأخضر هو بمثابة مرفق تنفيذي بنافذة واحدة للتمويل والدعم التقني. وعلاوة على ذلك، تسعى الحكومة إلى ضمان إجراء عمليات التخطيط على نحو تصاعدي.

٤٦- وأعرب مشارك آخر باسم كوستاريكا والرابطة المستقلة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، عن اتفاقه مع الملاحظات التي أبديت بشأن قضايا حقوق الإنسان والمسائل الجنسانية والشعوب الأصلية، وبشأن ضرورة الاعتراف بحقوق الإنسان بوصفها ثغرة في مجال القدرات. وأشار إلى أن سد هذه الثغرة يستوجب إعطاء الأولوية لإصدار مبادئ توجيهية بشأن حقوق الإنسان وتغير المناخ، لكي يتم على سبيل المثال تقديم الدعم إلى البلدان من أجل تحديث مساهماتها المحددة وطنياً وإعداد تقارير عن إدماج حقوق الإنسان في هذه المساهمات. وشدد أيضاً على الحاجة إلى تقديم الدعم من أجل إنشاء جهة تنسيق لحقوق الإنسان في إطار الاتفاقية تمكن من الربط بين مختلف الجهود في هذا المجال. وبما أن فهم حقوق الإنسان يختلف باختلاف الجهات المعنية، فقد اقتُرح تنظيم حلقة عمل بشأن حقوق الإنسان وتغير المناخ في إطار الاتفاقية من أجل المضي قدماً في هذا الاتجاه.

٤٧- ورداً على سؤال أخير من المشاركين بشأن ما إذا كانت أي من المساهمات المحددة وطنياً تشتمل على مؤشرات بشأن المسائل الشاملة مثل الاستجابة للاعتبارات الجنسانية، وحقوق الإنسان ومعارف الشعوب الأصلية، ذكر ممثل مؤسسة ماري روبنسون أن كوستاريكا والمكسيك، على سبيل المثال، تعالجان هذه المسائل بصورة أكثر شمولاً في مساهماتهما المحددة وطنياً، وسيكون من المفيد دراستها بغية استكشاف السبل التي يمكن بها محاكاة الممارسات الجيدة.

(١٣) https://www.cbitplatform.org/about.

جيم- موجز مناقشات المجموعات الفرعية

١- تعزيز القدرات المؤسسية والتقنية وفي مجال العلاقات والجوانب الاستراتيجية من أجل تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً

٤٨- ركزت المجموعة الفرعية الأولى في مناقشاتها على المسألتين التاليتين:

(أ) كيف يمكن لتنفيذ المساهمات المحددة وطنياً المدعومة دولياً مساعدة البلدان النامية بشكل أفضل في تعزيز قدراتها التقنية والمؤسسية وفي مجال العلاقات والجوانب الاستراتيجية؟

(ب) كيف يمكن إدماج النهج التشاركية والالتزام الطويل الأجل لكفالة تولي زمام الأمور فيما يتعلق بالعمليات والنتائج.

٤٩- وناقش الفريق ضرورة التركيز على زيادة وعي الجهات الفاعلة ذات الصلة وتوليها زمام الأمور، الأمر الذي يتطلب تمكين أصحاب المصلحة على جميع المستويات وإشراكهم، بما في ذلك على الصعيد المحلي. وأُثيرت أهمية تعزيز قدرات الجهات المحلية التي تتولى بناء القدرات، مثل الجامعات والكليات ونقابات المعلمين. واقتُرح في هذا الصدد بناء القدرات المتعلقة بعمليات نقل المعرفة أو قواعد البيانات الداخلية بغية الحفاظ على المعارف على مر الزمن. وأُشير إلى إمكانية أخرى تتمثل في إدراج مسألة تغير المناخ في تدريب موظفي الخدمة المدنية.

٥٠- وناقش الفريق أيضاً ضرورة اطلاع صناع القرارات السياسية على مصالح الناخبين عن طريق الأحزاب السياسية وبناء القدرات اللازمة لتحقيق ذلك. وتم الاتفاق على ضرورة توسيع نطاق دعم بناء القدرات إلى جانب الدعم التقني القصير الأجل سعياً إلى تحقيق التركيز على الأمد الطويل، وذلك على سبيل المثال من خلال المناهج الدراسية في المدارس والجامعات والكليات. وعلاوة على ذلك، نوقشت مزايا تعدد المانحين، بدلاً من التركيز على مجموعة واحدة من المستفيدين، مما يؤدي إلى تلبية احتياجات أصحاب المصلحة المتعددين. وأخيراً، تم التشديد على ضرورة دعم بناء القدرات بهدف تغيير عقلية الجهات صاحبة المصلحة سعياً إلى تجنب التفكير في التخفيف أو التكيف بصورة معزولة، ومن أجل التفكير المتكامل بصورة أكبر.

٢- بناء القدرات من أجل إدماج المسائل الشاملة، مثل الاستجابة للاعتبارات الجنسانية، وحقوق الإنسان ومعارف الشعوب الأصلية، في العملية الوطنية لتنفيذ المساهمات

٥١- ركزت المجموعة الفرعية الثانية في مناقشاتها على الأسئلة التالية:

(أ) ما هي تجارب البلدان النامية فيما يتعلق بتقييم الاحتياجات في مجال بناء القدرات والثغرات المتعلقة بإدماج المسائل الشاملة، مثل الاستجابة للاعتبارات الجنسانية، وحقوق الإنسان، ومعارف الشعوب الأصلية، في تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً، وكيف يمكن تعزيز هذه التقييمات؟

(ب) استناداً إلى هذه التقييمات (أو من تجربة وضع المساهمات المحددة وطنياً وتنفيذها)، ما هي الثغرات المتعلقة بإدماج هذه القضايا الشاملة في تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً (أو التنمية، حسبما ينطبق)؟

(ج) كيف يمكن للقائمين على بناء القدرات تقديم الدعم الفعال للبلدان النامية في بناء قدراتها على إدماج هذه القضايا الشاملة في تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً؟

٥٢- واتفق الفريق على أن الاستجابة للاعتبارات الجنسانية، وحقوق الإنسان ومعارف الشعوب الأصلية تعد من الثغرات في مجال القدرات، كما ارتئي أنها ثغرات واضحة في مجال الانتقال العادل والمشاركة، والشمول والوصول إلى المعلومات. وأُشير إلى أن بناء قدرات واضعي السياسات على تحسين معالجة هذه القضايا الشاملة في العمل المناخي سيؤدي إلى رسم سياسات أكثر فعالية واتساقاً.

٥٣- وفي حين أن بعض البلدان تتخذ خطوات أولية للنظر في المسائل الشاملة في مساهماتها المحددة وطنياً، فمن الصعب على الفريق تحديد أمثلة للممارسات الجيدة على إدماج هذه المسائل في السياسات المناخية. وتشمل الأمثلة المقدمة مزايا إدماج معارف الشعوب الأصلية في التنبؤات الجوية، ولجنة الانتقال العادل المنشأة حديثاً في اسكتلندا.

٥٤- وحدد الفريق الصلات التي يمكن أن تساعد الأطراف على حفز العمل المناخي الأكثر تركيزاً على الإنسان وربطه بالعمل من أجل التمكين المناخي؛ وخطة العمل المتعلقة بالمسائل الجنسانية؛ وأهداف التنمية المستدامة؛ والاتفاقيات الإقليمية مثل اتفاقية الوصول إلى المعلومات، والمشاركة العامة في صنع القرار وإمكانية اللجوء إلى القضاء في المسائل البيئية (اتفاقية آرهوس)، والاتفاق الإقليمي بشأن الوصول إلى المعلومات، والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (اتفاق إسكازو).

٥٥- وأُثيرت العديد من المسائل المتعلقة بالمشاركة والإدماج، بما في ذلك اللغة بوصفها عائقاً أمام المشاركة؛ وضرورة توفير بناء القدرات على الصعيد المحلي وعلى صعيد المقاطعات؛ والحاجة إلى إتاحة مشاركة طائفة واسعة من أصحاب المصلحة في أنشطة بناء القدرات، بمن فيهم البرلمانيون وصانعو القرارات والسكان الأصليون وممثلو المجتمع المحلي؛ ودور المنظمات غير الحكومية في توفير بناء القدرات للمجتمعات المحلية؛ وضرورة التمكين من الوصول إلى التمويل على الصعيد المحلي من أجل دعم أنشطة المجتمعات المحلية. وأُثيرت أهمية التفاعل بين صناع القرار وممثلي المجتمعات المحلية الموجودة على خط المواجهة، وأُشير إلى أن تبادل التجارب الحقيقية يزيد قدرة صانعي القرار ويتيح التعلم المتبادل. وناقش الفريق ضرورة إشراك جميع الفئات الرئيسية للاتفاقية في تقديم الدعم في مجال بناء القدرات من أجل إدماج المسائل الشاملة في تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً.

٣- بناء القدرات على التتبع والإبلاغ بشأن تنفيذ وتأثيرات الإجراءات المتصلة بالمساهمات المحددة وطنياً، والتمويل المستخدم لدعم هذه الإجراءات

٥٦- استرشدت المجموعة الفرعية الثالثة في مناقشاتها بالسؤالين التاليين:

(أ) ما هي الأنواع المحددة من الثغرات في القدرات التي تواجهها البلدان فيما يتعلق بالتتبع والإبلاغ بشأن تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً والتقدم المحرز، وكيف يمكن تعزيز القدرات بصورة فعالة بطريقة تعود بالفائدة على عملية التخطيط القطرية (أي ليس فقط فيما يتعلق بالإبلاغ بموجب الاتفاقية)؟

(ب) كيف يمكن للجهات المقدمة للدعم في مجال بناء القدرات والجهات المتلقية أن تكفل إدماج الدروس المستفادة في الإجراءات اللاحقة لتنفيذ المساهمات المحددة وطنياً، وأن تكفل فعالية توسيع نطاق الممارسات الجيدة؟

٥٧- وحدد الفريق الثغرات في تجميع البيانات والمعلومات وحفظها بصورة مركزية وتقديمها. وأشير إلى أن برنامج عمل اتفاق باريس، الذي يجري إعداده، ينبغي الانتهاء منه قبل تحديد احتياجات البلدان في مجال بناء القدرات المتعلقة بوضع معايير ومقاييس الإبلاغ بشأن التقدم المحرز في تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً. واتفق الفريق على أن توافر البيانات لصناع القرار أمر بالغ الأهمية، وأن هناك حاجة إلى ولاية لجمع البيانات وتبادلها بين الوزارات على الصعيد الوطني. وتم تسليط الضوء على الدور الهام الذي تؤديه الجهات الفاعلة والمؤسسات دون الوطنية، واتفق الفريق على أن الاحتياجات في مجال بناء القدرات ينبغي أن تتجاوز الجهات الفاعلة الوطنية للتأكد من أن الجهات الفاعلة دون الوطنية والمحلية قادرة على ضمان تجميع بيانات عالية الجودة.

٥٨- وشدد الفريق على ضرورة وجود آلية لاستخلاص الدروس المستفادة، وسلط الضوء على الأهمية الكبيرة لتبادل الخبرات بين البلدان. ونوقشت أيضاً ضرورة تعاون لجنة باريس، على الصعيد الدولي، مع المؤسسات الأخرى المشاركة في تقديم الدعم في مجال بناء القدرات بغية تحسين تجميع ونشر الدروس المستفادة والخبرات. وأُشير إلى أهمية الابتعاد عن النهج المعزولة لدى تحديد المساهمات المحددة وطنياً وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وأهمية تعزيز الروابط والتآزر عند تنفيذ الخطتين.

خامساً- الاستنتاجات

٥٩- نجح منتدى ديربان السابع في إتاحة الفرصة للأطراف والجهات المعنية الأخرى لإجراء مناقشة مفتوحة وبناءة بشأن تعزيز بناء القدرة على تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً، على نحو ما أشار إليه العديد من المشاركين. وفي الوقت نفسه، تم تسليط الضوء على الحاجة إلى مزيد من الوقت والمجال لمناقشة المسائل المتعلقة ببناء القدرات.

٦٠- وفيما يتعلق ببرنامج منتدى ديربان السابع، أعرب العديد من المشاركين عن تقديرهم لتسليط الضوء خلال الاجتماع على مسألة إدماج المسائل الشاملة في تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً، والتشديد على ضرورة تعزيز هذا التكامل خلال الجولة المقبلة المتعلقة بالمساهمات المحددة وطنياً.

٦١- وقدم منتدى ديربان السابع، الذي جمع بين مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، رسائل واضحة بشأن العوامل الرئيسية لتعزيز القدرة على تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً، على النحو المبين في الفصل الثاني - ألف أعلاه. وعلاوة على ذلك، فإن مواءمة منتدى ديربان مواضيعياً مع المجال أو الموضوع المحوري السنوي للجنة باريس قد مكّن اللجنة من الاستفادة بفعالية من نتائج المنتدى. وبالإضافة إلى المشاركة النشطة في المنتدى، قيّمت اللجنة نتائج منتدى ديربان الثاني واتفقت على اتخاذ إجراءات ملموسة للمتابعة وتقديم توصيات، على النحو المبين في الفصل الثاني - باء أعلاه.